

كلمة رئيسة الوزراء تاكايتشي ساناي
في الدورة الحادية والثمانين للجمعية العامة للأمم المتحدة
٢٢ سبتمبر ٢٠٢٦ (بتوقيت نيويورك)
بمقر الأمم المتحدة
(ترجمة رسمية)

1. مقدمة

سيدي الرئيس، أصحاب السعادة والمعالي،

يشهد النظام الدولي فترة من عدم الاستقرار الشديد.
فالنظام الدولي الحر والمفتوح القائم على سيادة القانون
الذي قمنا بترسيخه يواجه الآن تحديات جسيمة على
جبهات متعددة. في ظل تغير موازين القوى وتصادم
حدة المنافسة الجيوسياسية، تُزهق أرواح مدنيين أبرياء
في جميع أنحاء العالم يوميًا.

لقد أصبح "عصر الاستقرار ما بعد الحرب الباردة" ضرباً من الماضي. توزيع السلع راكد، ويعاني الناس في جميع أنحاء العالم من ارتفاع تكلفة المعيشة، والتقدم في تحقيق أهداف التنمية ليس على المسار الصحيح، وتظهر قضايا حقوق الإنسان في أماكن مختلفة حول العالم.

على خلفية ذلك، هل فشلت الأمم المتحدة، بعد مرور 80 عامًا على تأسيسها، في أداء دورها في تعزيز السلام والاستقرار في جميع أنحاء العالم؟ بل إن مثل هذه المخاوف تردد إلى مسامعنا حتى اليوم.

سيدي الرئيس،

وبالرغم من هذه المخاوف، ليس هناك وقت تكون فيه الأمم المتحدة أكثر أهمية من الآن في تحقيق السلام والاستقرار في العالم، وتمكين المجتمع الدولي من التغلب على التحديات الجديدة والازدهار. ستواصل اليابان الوفاء

بمسؤولياتها الكبيرة تجاه الأمم المتحدة. وأنا هنا اليوم لأؤكد على هذا العزم.

يُصادف هذا العام الذكرى السبعين على انضمام اليابان إلى الأمم المتحدة. في هذا العام الفارق والتاريخي، أود أولاً أن أتطرق إلى كيفية تعامل اليابان مع التحديات التي تواجه المجتمع الدولي، من خلال العمل يدًا بيد مع الأمم المتحدة. ثم بعد ذلك، أود أن أغتتم هذه الفرصة معكم جميعًا لإعادة النظر في دور الأمم المتحدة في المجتمع الدولي.

2. التحديات التي تواجه المجتمع الدولي في ضوء

تصاعد التوترات الدولية

سيدي الرئيس،

في البداية، دعونا نوجه انتباهنا إلى الوضع الدولي

المتفاقم.

الوضع في الشرق الأوسط يزداد توترًا، وأصبحت الملاحة الحرة والأمنه تتعرض لتحديات متزايدة في مضيق هرمز، الذي يُعتبر منفعة عامة دولية. تواصل اليابان، بالتعاون مع المجتمع الدولي، الانخراط في جهود دبلوماسية بهدف تحقيق خفض مبكر للتصعيد في الشرق الأوسط.

علاوة على ذلك، فإن المخاوف المتعلقة بإمدادات الوقود والمنتجات الكيميائية والإمدادات الطبية، تتسبب في تأثير كبير على حياة الناس وعمليات الشركات. وبسبب الاضطرابات في إمدادات الأسمدة، يتفاقم خطر حدوث أزمة غذائية، وتتضرر إفريقيا وآسيا بشكل خاص.

لقد انخرطنا على مدار سنواتٍ عديدة في تجارة ديناميكية عبر البحار الحرة والمفتوحة الممتدة من المحيط الهادئ إلى المحيط الهندي، وقمنا معًا ببناء منطقة قوية

ومزدهرة. وينطبق هذا أيضاً على المحيط الأطلسي والبحر الأبيض المتوسط. نحن نرغب في توسيع نطاق ذلك ليشمل إفريقيا أيضاً، لتحويلها إلى شريان رئيسي للنمو والازدهار. من أجل ذلك، وقبل عشر سنوات بالضبط، دعا رئيس الوزراء الأسبق، آبي شينزو إلى "منطقة المحيطين الهندي والهادئ الحرة والمفتوحة (FOIB)"، خلال مؤتمر طوكيو الدولي للتنمية في إفريقيا (TICAD)، الذي عقد في كينيا.

لكن، وبسبب التصعيد الأخير للتوترات الجيوسياسية، تعرقلت حركة التجارة الحرة، وتعطلت إمدادات الطاقة المستقرة، وسلاسل التوريد بشكل عام.

في ظل هذا الوضع، أعلنت في مايو من هذا العام عن "منطقة المحيطين الهندي والهادئ الحرة والمفتوحة المحدث (FOIP)". لقد ناديت بأنه من الضروري أن

تكتسب الدول القدرات اللازمة لتحديد مستقبلها بحرية
وتعزيز قدرتها على الصمود في المجالات الاقتصادية
والاجتماعية والأمنية.

تولي اليابان اهتمامًا خاصًا بالركائز الثلاث التالية التي
تجسد هذه الفكرة.

أولاً، تعمل اليابان على تعزيز مرونة سلاسل الإمدادات
الخاصة بالطاقة والمواد الحيوية.

من أجل أمن الطاقة العالمي، من الضروري ضمان
تجارة الطاقة الحرة والشفافة، والمشاركة في التنسيق
الدولي بشأن تعزيز مخزون النفط، وتعزيز التعاون بين
الدول المنتجة والمستهلكة. لقد أطلقت اليابان "الشراكة
بشأن مرونة الطاقة والموارد على نطاق واسع في آسيا
(باور آسيا)"، لتعزيز مرونة إمدادات الطاقة والموارد
في آسيا، وتعمل على تعزيز التعاون في مجالات مثل،
تطوير قدرات التخزين وتوفير الائتمان.

علاوة على ذلك، تعمل اليابان حاليًا على صياغة خطة تعاون شاملة تهدف إلى تعزيز المرونة الاقتصادية والطاقة لدول الخليج في الشرق الأوسط. من خلال هذه المبادرة، سنعمل على تعزيز التعاون بين منطقة آسيا والمحيط الهادئ، بما في ذلك اليابان، ودول الخليج لضمان إمدادات طاقة عالمية مستقرة.

علاوة على ذلك، تتزايد المخاوف بشأن القيود التعسفية على الصادرات في جميع أنحاء المجتمع الدولي. تقترح اليابان رؤيةً لتعزيز سلاسل التوريد، والتي لا تشمل فقط تطوير مصادر توريد بديلة، ولكن أيضًا تعزيز قدرات الدول على الاستجابة لانقطاعات التوريد، وخاصةً في مجال المعادن الحيوية.

أحد الأمثلة على ذلك "شراكة تعزيز سلسلة التوريد المرنة والشاملة (RISE)". من خلال هذه المبادرة، نتعاون مع الدول المنتجة للمعادن الحيوية لتمكينها من

القيام بدورٍ أكبر في التعدين والتكرير والمعالجة. في
شهر يونيو، أنشأنا مبادرة (RISE+) تحت مظلة
مجموعة البنك الدولي، وتعهدنا بتقديم مساهمة قدرها 20
مليون دولار أمريكي، لدعم تطوير البنية التحتية
الضرورية لإنتاج المعادن الحيوية.
ثانيًا، تلتزم اليابان بتعزيز التعاون من أجل السلام
والاستقرار.

منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، واصلت اليابان جهودها
بجدية وثبات نحو نزع السلاح النووي وعدم الانتشار
النووي.

في صميم تطلّعنا إلى "عالم خالٍ من الأسلحة النووية"
يكمن النداء الصادق للناجين من القنبلة الذرية: يجب ألا
تتكرر العواقب الكارثية للأسلحة النووية أبدًا.

تتمثل مهمة اليابان، بوصفها الدولة الوحيدة التي عانت من ويلات القصف الذري خلال الحرب، في قيادة جهود المجتمع الدولي نحو "عالم خالٍ من الأسلحة النووية". وتدعو اليابان بشدة إلى التضامن داخل المجتمع الدولي للحفاظ على نظام "معاهدة الحد من انتشار الأسلحة النووية" وتعزيزه، والذي تُعد الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول غير الحائزة لها أطرافاً فيه. علاوة على ذلك، ستواصل اليابان بمتابعة جهودها الواقعية والعملية، بما في ذلك، تعزيز الشفافية فيما يتعلق بالقدرات الحربية النووية، وتعزيز فهم أعمق لحقائق القصف الذري.

لقد ذكّرت الأوضاع في أوكرانيا وكوريا الشمالية العالم بالمخاطر والتهديدات المتزايدة التي تشكلها الأسلحة النووية. هناك أيضاً مخاوف بشأن انتشار التقنيات المتعلقة بالأسلحة النووية والصواريخ من خلال تعزيز التعاون العسكري بين روسيا وكوريا الشمالية. لا يمكن الفصل بين أمن منطقة المحيطين الهندي والهادئ، ومنطقة المحيط الأطلسي الأوروبية.

إن تقدم كوريا الشمالية في برامجها النووية والصاروخية، فضلاً عن استخدامها للأنشطة الإلكترونية الخبيثة، بما في ذلك سرقة العملات المشفرة كمصدر للتمويل، يُعد انتهاكاً صارخاً لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، ويشكل تهديداً خطيراً للسلام والأمن الدوليين. إن التنفيذ الكامل لقرارات مجلس الأمن، في إطار مبدأ النزع الكامل للسلاح النووي لكوريا الشمالية، يُعد أمراً لا غنى عنه.

علاوة على ذلك، فإن "قضية الاختطاف" من قبل كوريا الشمالية لا تزال قائمة، وأرواح الضحايا في خطر. ولا تزال حرية المختطفين مسلوبةً ومعاناة عائلاتهم مستمرة. إن هذا الأمر يثير قلقاً بالغاً ليس فقط بالنسبة لليابان، بل للمجتمع الدولي أيضاً. ومع تقدم ضحايا الاختطاف وعائلاتهم في السن، يجب حل قضية الاختطاف على الفور.

من أجل مستقبل كلٍ من اليابان وكوريا الشمالية، إنني على استعداد للدخول في حوار واتخاذ إجراءات ملموسة لإقامة علاقة مثمرة للطرفين، وفقًا لإعلان بيونغ يانغ بين اليابان وكوريا الشمالية.

ثالثًا، ستواصل اليابان المساهمة في الحفاظ على نظام دولي حر ومفتوح قائم على سيادة القانون وتطويره.

إن محاولات تغيير الوضع الراهن من جانبٍ واحدٍ بالقوة أو الإكراه تتعارض مع المبادئ المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة، ويجب عدم التسامح معها في أي مكان في العالم.

يُعد العدوان الروسي على أوكرانيا المثال الأبرز على ذلك. فقد بادرت دولة عضو دائم في مجلس الأمن، تتمتع بمسؤولية خاصة تجاه السلم والأمن الدوليين، بعمل عدواني ضد دولة أخرى، واستخدمت حق النقض (الفيتو) ضد قرارات مجلس الأمن المتعلقة بأفعالها. في

ظل هذا الوضع الراهن، لا بد من القول بأن مجلس الأمن لا يؤدي دوره في تحقيق السلام الدولي.

منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، أولت اليابان، كدولة محبة للسلام، أهمية كبيرة لسيادة القانون في تسوية أي نزاعات. ويتجلى ذلك من خلال دعم اليابان المستمر، ومساهماتها من القضاة في مختلف الهيئات القضائية الدولية، مثل محكمة العدل الدولية، والمحكمة الجنائية الدولية، والمحكمة الدولية لقانون البحار.

لقد أنشأنا وحدة للوساطة السلمية داخل الحكومة اليابانية في مارس من هذا العام. وستلعب اليابان دورًا أكثر فاعلية في التسوية السلمية للنزاعات.

علاوة على ذلك، فإن النظام البحري القائم على سيادة القانون يتعرض حاليًا لاهتزاز كبير في مضيق هرمز.

إن ضمان الملاحة الحرة والأمنة عبر مضيق هرمز

لجميع السفن دون تكاليف إضافية، كما كان الحال في السابق، يُعد أمرًا بالغ الأهمية ليس فقط لأمن الشرق الأوسط، ولكن أيضًا لاستقرار الاقتصاد العالمي ككل. وبالمثل، من الضروري أيضًا ضمان الاستقرار في مضيق باب المندب. ستواصل اليابان عملها بشكل وثيق مع الدول المعنية والمنظمة البحرية الدولية (IMO)، للحفاظ على النظام البحري في الشرق الأوسط.

3. التزام اليابان تجاه الأمم المتحدة والتعددية

سيدي الرئيس،

بعد ذلك، أود أن أستعرض جهود اليابان والتزاماتها تجاه الأمم المتحدة والتعددية.

منذ انضمام اليابان إلى عضوية الأمم المتحدة في عام

1956، اتخذت إجراءات حاسمة لمعالجة التحديات العالمية، مثل القضاء على الفقر، والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتمكين المرأة، وتغير المناخ، والصحة العالمية. لقد قمنا بذلك من خلال المساعدات الإنمائية الرسمية الثنائية أو عبر المنظمات الدولية، وعززنا تضامننا مع الجنوب العالمي.

حتى الآن، قدمت اليابان مساعدات إنمائية رسمية (ODA)، بقيمة إجمالية تتجاوز 670 مليار دولار أمريكي للدول والمناطق النامية، وأرسلت ما يقرب من 60 ألف متطوع من خلال برنامج المتطوعين اليابانيين عبر البحار التابع لهيئة التعاون الدولي اليابانية (JICA)، إلى 99 دولة. بالإضافة إلى ذلك، تعمل اليابان على تعزيز المبادرات الرامية إلى تحقيق التغطية الصحية الشاملة في جميع أنحاء العالم.

منذ عام 1993، شاركت اليابان في تنظيم مؤتمر طوكيو الدولي للتنمية في إفريقيا (TICAD) مع الأمم المتحدة. لقد شكّل مؤتمر التيكاد، منصةً لعكس صوت إفريقيا في أهداف التنمية المستدامة (SDGs)، واليابان كي تطرح رؤية منطقة المحيطين الهندي والهادئ الحرة والمفتوحة (FOIP) لأول مرة. تتمتع إفريقيا بشريحة سكانية شابة ديناميكية، وتمتلك إمكانات اقتصادية هائلة. وستواصل اليابان تعزيز دبلوماسيتها تجاه إفريقيا لكي تصبح اليابان وإفريقيا أكثر مرونةً وازدهارًا معًا. على سبيل المثال، سنعمل على تعزيز التنمية الصناعية، وخلق فرص العمل، وتعزيز التواصل في إفريقيا.

علاوة على ذلك، سأسضيف في العام القادم اجتماع قادة منتدى جزر المحيط الهادئ (PALM)، في يوكوهاما باليابان، والذي دأبت اليابان على عقده مع منطقة جزر

المحيط الهادئ منذ عام 1997. تهدف اليابان إلى تعميق تعاونها مع منطقة دول جزر المحيط الهادئ وتعزيز استقرار المنطقة وازدهارها، بما في ذلك معالجة التحديات المشتركة مثل الأمن البحري وتغير المناخ.

لقد وقعت هذا العام عدة كوارث طبيعية ضخمة وتسببت بشكل متواصل في أضرار جسيمة في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك اليابان. مما يشير إلى أن الكوارث الطبيعية تزداد حدة وتواترًا. تسعى اليابان جاهدة لتصبح الدولة الرائدة عالميًا في الحد من مخاطر الكوارث. ومن أجل مشاركة خبرة اليابان وتقنياتها في مجال الحد من مخاطر الكوارث والمساهمة في الجهود العالمية في هذا المجال، قمت بتعيين وزير دولة جديد للتعاون الدولي في مجال الحد من مخاطر الكوارث في التعديل الوزاري الذي أجرите الأسبوع الماضي. وأنا عن نفسي، وبصفتي وزيرة للشؤون الداخلية والاتصالات، حضرت في عام 2015، مؤتمر الأمم المتحدة العالمي للحد من مخاطر

الكوارث، حيث تم اعتماد إطار سندي للحد من مخاطر الكوارث. ولا يزال الترويج لهذا الإطار أحد أهم أولوياتنا حتى يومنا هذا. وفي أكتوبر من العام المقبل، وفي مدينة سندي نفسها، ستستضيف اليابان المؤتمر الوزاري لآسيا والمحيط الهادئ بشأن الحد من مخاطر الكوارث.

يجب على جميع الدول اتخاذ إجراءات جادة لمواجهة ظاهرة الاحتباس الحراري، من أجل حماية أرواح الأجيال الحالية والمستقبلية. إنني أؤمن بأن تدابير مكافحة تغير المناخ والنمو الاقتصادي يمكن أن يتماشيا معًا.

لقد دأبت اليابان على تعزيز جهود التحول الأخضر بهدف تحقيق صافي انبعاثات صفرية بحلول عام 2050 من خلال الاستفادة من القدرات التكنولوجية لليابان. وتشمل هذه القدرات، وضع الأساس لإنتاج وهندسة مواد مثل الفولاذ الأخضر، واستخدام أكثر محطات توليد الطاقة بالغاز كفاءةً في العالم، ونشر استخدام مراكز

البيانات الموفرة للطاقة.

سنعزز هذه الجهود بهدف تعزيز مرونة هيكل العرض والطلب على الطاقة، والمضي قدمًا بقوة في حزمة السياسات الخاصة بمرونة الطاقة والموارد على نطاقٍ واسع من خلال التحول الأخضر (POWER GX). علاوة على ذلك، ستساهم اليابان في التدابير العالمية لمواجهة تغير المناخ، بما في ذلك من خلال الجهود المتعلقة بـ GX، مثل مجتمع آسيا الخالي من الانبعاثات (AZEC)، الذي يحقق في ذات الوقت إزالة الكربون وأمن الطاقة والنمو الاقتصادي.

في العام المقبل، ستستضيف اليابان المعرض الدولي للبستنة 2027 في يوكوهاما، وهو معرض تجاري صناعي يعرض التقنيات الخضراء ونهج التنمية

المستدامة. نأمل بصدق أن ينضم إلينا الكثير منكم خلال هذا المعرض.

هناك أيضًا تحديات تنشأ عن الابتكار التكنولوجي. في حين أن التطورات في مجال الذكاء الاصطناعي تمنح البشرية فرصًا هائلة، إلا أنها تشكل أيضًا تحديات، بما في ذلك تلك المتعلقة بالأمن القومي. نحن أيضًا بحاجة ماسة إلى اتخاذ تدابير للتصدي لانتشار المعلومات غير القائمة على الحقائق، فضلًا عن انتشار الدعاية.

أخذت اليابان زمام المبادرة لإطلاق "عملية هيروشيما للذكاء الاصطناعي" لصياغة أول مبادئ دولية وقواعد سلوك لتنظيم الذكاء الاصطناعي التوليدي في العالم. وفي ذات الوقت، تعمل اليابان مع شركائها من الدول ذات التوجهات المماثلة، وشركائها من دول الجنوب العالمي لإنشاء نظام بيئي "آمن وموثوق به للذكاء الاصطناعي"، كما ستعزز التعاون في مجال السلامة للاستجابة لمخاطر الذكاء الاصطناعي المتقدم عالي القدرة. ولتسريع هذه

الجهود، نعتزم استضافة قمة الذكاء الاصطناعي في اليابان في أقرب فرصة ممكنة.

سيدي الرئيس،

منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، قامت اليابان ببناء السلام والازدهار اللذين تنعم بهما اليوم بفضل الجهود الدؤوبة لأسلافنا والنيات الحسنة من جانب العديد من الدول. وفي سياق هذه الجهود، تصرف اليابان نفسها باستمرار بروح التعددية في معالجة التحديات التي تواجه المجتمع الدولي.

إلا أن هذه التحديات لا يمكن حلها من جانب أي دولة بمفردها. الآن وأكثر من أي وقت مضى، بات من الضروري رفع علم الأمم المتحدة عاليًا، وتحت هذه الراية، يجب على الدول الأعضاء حشد القوة الجماعية لوضع قواعد جديدة وبناء إطارٍ للتعاون. لدي قناعة بأن

الأمم المتحدة هي المنظمة الوحيدة القادرة على تولي زمام الأمور على نطاق عالمي.

ولهذا الغرض أيضاً، فإن إصلاح الأمم المتحدة يُعد أمراً لا غنى عنه. الأمم المتحدة هي بمثابة "وعاء"، وتقع مسؤولية تحديد محتوياتها علينا نحن الدول الأعضاء. بدلاً من التذمر من الإرهاق المؤسسي للأمم المتحدة، ينبغي على الدول الأعضاء أن تتحد على قلب واحد، وأن تدفع بقوة نحو إصلاح الأمم المتحدة، وتحويلها إلى منظمة أكثر مرونة وفعالية. دعونا نمضي قدماً إلى الأمام، ونبني على إنجازات الأمين العام الحالي أنطونيو غوتيريش.

وفي ذات الوقت، يجب أيضاً مراجعة ميثاق الأمم المتحدة، الذي مضى عليه الآن 81 عاماً. فيما يتعلق بما يسمى ببنود "الدول المعادية"، فقد تم اعتماد قرار من الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام 2005، يُعبر عن

العزم بالإجماع من جميع قادة وحكومات الدول الأعضاء، على حذف أي إشارات إلى "الدول المعادية" من ميثاق الأمم المتحدة. وبناءً على هذا القرار، يجب حذف هذه البنود. أود أن أؤكد بشدة على هذا الموقف حيث إن اليابان تفخر وتعتز بمساهماتها الكبيرة في جهود الأمم المتحدة على مدى السنوات السبعين الماضية.

علاوة على ذلك، فإن إصلاح مجلس الأمن يُعد أمرًا ضروريًا بشكلٍ عاجل، باعتباره مسألةً بالغة الأهمية. إن الهيكل الحالي لمجلس الأمن، الذي تتمثل مهمته في الحفاظ على السلام والأمن الدوليين، يعكس الوضع الدولي كما كان عليه الحال في عام 1945. نحن بحاجة إلى تحويله - دون تأخير - إلى هيكل يعكس حقًا الحقائق الحالية للمجتمع الدولي. ولتحقيق هذه الغاية، من الضروري زيادة عدد الأعضاء الدائمين وغير الدائمين لضمان شرعية مجلس الأمن وتمثيله. وأغلبية الدول الأعضاء تؤيد توسيع كلا الفئتين.

اليابان عازمة على الوفاء بمسؤوليتها الجلية في هذه
الإصلاحات للأمم المتحدة.

4- الخاتمة

سيدي الرئيس،

على مدار السنوات السبعين التي تلت انضمامنا إلى الأمم
المتحدة، ساهمت اليابان باستمرار في السلام والازدهار
في المجتمع الدولي كدولةٍ محبةٍ للسلام، في إطار
سياستها الدفاعية بشكلٍ حصري. علاوة على ذلك، فقد
عملنا يدًا بيد مع الأمم المتحدة في المهمتين اللتين لا غنى
عنهما وهما، وضع القواعد والتطوير المؤسسي، وتقديم
الدعم الميداني. ستظل هذه السياسة ثابتة ولن تتغير في
المستقبل. وانطلاقًا من هذا التاريخ، تشعر اليابان
بمسؤولية حماية مُثل ومبادئ الأمم المتحدة باعتبارها
منارة الأمل، وحمل هذا النور إلى المستقبل.

ولتحقيق ذلك الغرض، ستواصل اليابان، من خلال التزامها المتجدد تجاه الأمم المتحدة والتعددية، اتخاذ الإجراءات بثبات. الآن، وفي وقتٍ يشهد فيه العالم اضطرابات، يجب أن تُولد الأمم المتحدة من جديد وتتحول إلى أممٍ متحدة أكثر مرونة وأكثر فعالية، وأن تستعيد ثقة المجتمع الدولي. جنبًا إلى جنب مع الأمم المتحدة الأكثر مرونة والأكثر فعالية، فإن اليابان عازمة على خلق السلام والازدهار من خلال جعل منطقة المحيطين الهندي والهادئ والمجتمع الدولي أكثر مرونة وازدهارًا.

شكرًا جزيلاً